



**موجــز الظرفيـــة الفصلية**

**- يناير 2019 -**

ينتظر أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب 2,7٪، خلال الفصل الرابع من 2018، عوض 4,4+٪ في نفس الفصل من السنة السابقة، متأثرا بتباطؤ القيمة المضافة دون احتساب الفلاحة بنسبة 2,6٪، عوض 3,4+٪، خلال نفس الفترة من السنة الفارطة. في المقابل، ستشهد القيمة المضافة الفلاحية زيادة بنسبة 3,4+٪، حسب التغير السنوي. ومن المتوقع أن تواصل الأنشطة غير الفلاحية تطورها بوتيرة 2,9٪، خلال الفصل الأول من 2019، فيما ستشهد القيمة المضافة الفلاحية انخفاضا يقدر ب 0,7٪، حسب التغير السنوي. وعلى العموم، يتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني نموا بنسبة 2,5٪، خلال الفصل الأول من 2019، عوض 3,3+٪ خلال نفس الفترة من السنة الفارطة.

**استمرار تأثير الضغوطات التجارية والاجتماعية على الاقتصاد العالمي خلال الفصل الرابع من 2018**

من المتوقع أن يستمر تأثر الظرفية الاقتصادية العالمية، خلال الفصل الرابع من 2018، بالضغوطات التجارية الناجمة عن التوجهات الحمائية للولايات المتحدة الأمريكية والصين وكذلك تداعيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي وتنامي الحركات الاجتماعية في بعض دول أوروبا. و يرتقب أن يشهد اقتصاد منطقة الأورو زيادة قدرها 1,6٪، ليصل معدل النمو الى 1,9٪، خلال متم سنة 2018، عوض 2,5٪، في سنة 2017. فيما سيشهد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نموا بنسبة 3,6٪، خلال الفصل الرابع 2018، بفضل استمرار التحفيزات الضريبية لصالح المقاولات والأسر، مما سيساهم في دعم الاستثمار والاستهلاك الخاص، ليحقق زيادة قدرها 3٪، خلال متم سنة 2018.

وعلى صعيد البلدان الناشئة، ينتظر أن يعرف الاقتصاد الصيني تباطؤا طفيفا خلال الفصل الرابع من 2018، بسبب تقلص الطلب الداخلي والتجارة الخارجية، ليحقق نموا قدره 6,6٪، خلال سنة 2018، عوض 6,9٪ السنة السابقة. كما سيعرف اقتصاد كل من روسيا والبرازيل بعض التباطؤ في نموهما، في ظل تراجع عملاتهما مقابل الدولار الأمريكي وارتفاع نسبة التضخم. بدوره سيتأثر اقتصاد تركيا من تراجع الإنتاج الصناعي وارتفاع أسعار الاستهلاك موازاة مع تدهور قيمة الجنيه التركي، ليحقق نموا قدره 3,6٪، خلال 2018، عوض 7,3٪، السنة الفارطة. في المقابل، سيحافظ اقتصاد الهند على ديناميكيته ليسجل نموا بنسبة 7,5٪، سنة 2018، عوض 6,2٪ في 2017.

ويرتقب أن يرتفع سعر بترول بحر الشمال بما يقرب 10,6٪ خلال الفصل الرابع 2018، مقارنة مع السنة الفارطة، ليستقر في حدود 68 دولار للبرميل. فعقب ارتفاعه الى 85 دولار للبرميل في شهر أكتوبر 2018، تراجع سعر البرميل الى ما دون 60 دولار خلال شهر دجنبر، في ظل ظرفية تتسم بارتفاع العرض من النفط وتحسن مخزون الولايات المتحدة الأمريكية وتباطؤ الاقتصاد العالمي. كما يتوقع أن تشهد أسعار الحبوب وخاصة القمح اللين والصلب والذرة ارتفاعا بنسب 19,1٪، 17,4٪، و 7,9٪، على التوالي. وعلى العموم، ستعرف أسعار الاستهلاك زيادة تناهز 2,4٪، في الولايات المتحدة الأمريكية و 2٪ في منطقة الأورو، عوض 2,1٪، و 1,4٪، على التوالي، خلال العام السابق.

**تطور طفيف للطلب الخارجي الموجه للمغرب**

ينتظر أن تحقق المبادلات التجارية العالمية زيادة تقدر ب 4,3٪، خلال الفصل الرابع من 2018، مدعومة بارتفاع واردات الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وموازاة مع ذلك، يرتقب أن يحقق الطلب الخارجي الموجه للمغرب ارتفاعا يقدر ب 3,9٪، حسب التغير السنوي. في المقابل، ستعرف الصادرات الوطنية نموا بنسبة 5,1٪، بفضل ارتفاع مبيعات قطع الطيران والسيارات بمساهمة تقدر ب 80٪ في الارتفاع الإجمالي للصادرات. كما ستستفيد صادرات المواد المصنعة الغذائية والألبسة والإلكترونيك من تحسن الطلب الخارجي الموجه لها لتساهم بما قدره 0,9 و 0,6 و0,5 نقاط في نمو الصادرات. في المقابل، سيشهد قطاع الفوسفاط بعض التباطؤ بسبب تراجع الطلب الخارجي على الفوسفاط الخام ومشتقاته.

ويرجح أن تشهد الواردات من السلع، خلال الفصل الرابع من 2018، نموا بنسبة 5,8٪. حيث يرتقب أن تواصل المقتنيات من المواد الطاقية ارتفاعها، متأثرة بزيادة أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وخاصة خلال شهر أكتوبر 2018، لتساهم بما قدره 2,2 نقطة في نمو الواردات. و يتوقع أن تواصل الواردات، دون احتساب المواد الطاقية والغذائية، تطورها بفضل تنامي مشتريات مواد الاستهلاك كأجزاء السيارات السياحية والأدوية والمواد الخام كالكبريت الخام ومواد التجهيز الصناعية كقطع السيارات والطائرات. في المقابل، ستشهد واردات المواد الغذائية تراجعا ملموسا، وخاصة القمح والسكر.

**استمرار تحسن الطلب الداخلي**

 يتوقع ان يواصل الطلب الداخلي دعمه للاقتصاد الوطني، خلال الفصل الرابع من 2018. ففي ظل ظرفية تتسم بتباطؤ أسعار الاستهلاك مقارنة مع بداية السنة، ستحقق نفقات الأسر الموجهة نحو الاستهلاك زيادة تقدر ب 9,3٪، حسب التغير السنوي، عوض 1,9+٪ خلال نفس الفترة من السنة السابقة، مدعومة بارتفاع القروض الموجهة للاستهلاك بنسبة 5,8٪. وسيهم هذا التطور على الخصوص المواد المستوردة، حيث ستعرف واردات سلع الاستهلاك زيادة تقدر ب 12,6٪. في المقابل، ينتظر أن يحقق الاستهلاك العمومي ارتفاعا بنسبة 2,6٪، خلال نفس الفترة، بالموازاة مع ارتفاع نفقات التسيير في الإدارة العمومية.



و من جهته، يرتقب أن يشهد تكوين رأس المال زيادة بنسبة 4,3٪، خلال الفصل الرابع من 2018، عوض 8,3٪، السنة الفارطة. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تباطؤ استثمارات المواد الصناعية، في ظل ارتفاع واردات مواد التجهيز بنسبة تقدر ب 2,1٪، بعد ارتفاعها ب 11٪. في الفصل السابق، وكذلك زيادة القروض الموجهة للاستثمار ب 3,4٪. كما سيواصل الاستثمار في قطاع الأشغال العمومية، وخاصة البنيات التحتية، تطوره الايجابي، بينما سيظل الاستثمار في قطاع البناء متواضعا متأثرا بضعف الطلب على السكن، وخاصة المتوسط والراقي.

**تباطؤ طفيف للأنشطة الفلاحية خلال الفصل الأخير من 2018**

يتوقع أن يشهد القطاع الفلاحي، خلال الفصل الرابع من 2018، بعض التباطؤ في وتيرة نموه ليحقق زيادة بنسبة 3,4٪ مقارنة مع السنة الفارطة، عوض 4,1٪ خلال الثلاثة فصول الأولى. ويعزى هذا التباطؤ بالأساس الى تراجع الإنتاج الحيواني وخاصة من الدواجن بسبب تعثر تزويد المنتجين بالمواد الغذائية المركبة. وقد ساهم انخفاض إنتاج لحوم الدواجن بنسب 23,3٪ و 8,5٪، شهري أكتوبر ونونبر 2018، على التوالي، في الرفع من أسعارها، بعد انخفاضها ب 1,8٪، في الفصل السابق. كما يرتقب أن يشهد قطاع إنتاج الحليب بعض التراجع بسبب تقلص طلب الصناعات المحلية، وكذلك انخفاض أسعار الحليب الطري ب 2,4٪، حسب التغير السنوي. في المقابل، ينتظر أن يساهم تحسن إنتاج القطاعات النباتية في الحد من وارداتها، حيث ستشهد واردات كل من الحبوب والخضر والفواكه الطرية انخفاضا بنسب 6,4٪ و 13,4٪ و 1,2٪، على التوالي وحسب التغير السنوي.



**تطور متواضع للأنشطة غير الفلاحية**

يرتقب أن تشهد القيمة المضافة دون الفلاحة بعض التباطؤ في وتيرة نموها لتحقق زيادة تقدر ب 2,6٪، خلال الفصل الرابع من 2018، عوض 3,4٪، خلال نفس الفصل من العام السابق، متأثرة بتقلص أنشطة القطاع الثانوي. في المقابل، سيواصل القطاع الثالثي دعمه للاقتصاد الوطني ليحقق زيادة بنسبة 3,1٪، موازاة مع تحسن قطاعات التجارة والنقل، بالإضافة إلى القطاع السياحي الذي سيحافظ على ديناميكيته للسنة الثانية على التوالي، محققا نموا يقدر ب 4,2٪، وذلك في ظرفية تتسم بارتفاع المبيتات السياحية ب 5٪، وتحسن عدد السياح الأجانب بنسبة 4,7٪، حسب التغير السنوي.

و يتوقع أن يشهد قطاع المعادن انخفاضا يقدر ب 2,1٪، خلال الفصل الرابع من 2018، بعد ارتفاعه ب 4٪، خلال الفصل السابق. ويعزى هذا التراجع الى تباطؤ الطلب الخارجي على الفوسفاط الخام وتقلص المبيعات للصناعات التحويلية المحلية. كما تشير توقعات المهنيين في إطار البحث الأخير حول ظرفية القطاع المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط الى تراجع توقعات الإنتاج ب 9 نقط، وذلك في ظرفية تتسم بتباطؤ الطلب الخارجي لبلدان أسيا الجنوبية وأمريكا الشمالية وتدبدب أسعار الحبوب والزراعات الزيتية في الأسواق العالمية. في المقابل، يرتقب أن يظل إنتاج المعادن الأخرى متواضعا، ليحقق زيادة تقدر ب 1,6٪، حسب التغير السنوي.



ومن المنتظر أن تواصل الصناعات التحويلية تطورها الايجابي، خلال الفصل الرابع من 2018، محققة زيادة تقدر ب 2,8٪، عوض 3,2٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. و يعزى هذا التحول بالأساس الى استمرار تباطؤ الصناعات الغذائية. كما ستواصل الصناعات الأخرى تراجعها متأثرة بانخفاض الطلب على مواد البناء. في المقابل، ستحافظ الصناعات الكيميائية على ديناميكيتها لترتفع ب 6,1٪، موازاة مع تحسن صناعة الأسمدة. كما ستشهد القيمة المضافة لقطاعي النسيج والجلد ارتفاعا بنسبة 5,8٪، بفضل تطور الطلب الخارجي على منتجاتهما. في المقابل، وستشهد الصناعات الميكانيكية والالكترونية نموا يقدر ب 3,6٪، مدعومة بديناميكية صناعة السيارات.

ومن جهته، سيشهد قطاع البناء والأشغال العمومية زيادة متواضعة تقدر ب 9,0٪، في الفصل الرابع من 2018، عوض 1,9+٪، خلال نفس الفترة من العام السابق. ويعزى هذا التباطؤ الى ضعف الطلب الموجه الى السكن، وخاصة الراقي والمتوسط، وذلك موازاة مع انخفاض المبيعات. وفي هذا الصدد، تشير نتائج البحث الأخير للمندوبية السامية للتخطيط حول ظرفية القطاع إلى تراجع في الطلب الموجه للسكن و استمرار تراجع أشغال البناء و أنشطة الهندسة المدنية.

وعلى العموم، يرتقب أن تشهد القيمة المضافة دون الفلاحة زيادة تقدر ب 2,6٪، خلال الفصل الرابع من 2018، عوض 3,4٪ خلال نفس الفترة من السنة السابقة. وباعتبار ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 3,4٪، ينتظر أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب 2,7٪ خلال الفصل الرابع من 2018، عوض 4,4+٪ خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

**مواصلة تباطؤ أسعار الاستهلاك**

من المرتقب أن تواصل أسعار الاستهلاك تباطؤها، خلال الفصل الرابع من 2018، لتحقق زيادة تقدر ب 1٪، عوض 6,1+٪، خلال الفصل السابق. ويعزى هذا التحول بالأساس إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية ب 0,9٪، عوض ارتفاعها ب 0,8٪، خلال الفصل السابق، وذلك موازاة مع تراجع أسعار المواد الغذائية الطرية. في المقابل، يتوقع أن تحافظ أسعار المواد غير الغذائية على نفس وتيرة تطورها لتحقق نموا يقدر ب 2,1٪، عوض 2٪، في الفصل السابق. وبدوره، سيعرف معدل التضخم الكامن، والذي يستثني أسعار المواد المقننة و الطرية والطاقية، بعض الارتفاع في وتيرة نموه ليحقق زيادة بنسبة 0,6 نقطة مقارنة مع الفصل السابق.

وعلى العموم، ستشهد أسعار الاستهلاك، خلال سنة 2018، نموا يقدر ب 1,9٪، عوض 0,7 ٪، خلال سنة 2017. ويعزى هذا التطور بالاساس الى ارتفاع أسعار حقوق التنبرو التبغ، من جهة، والى زيادة أسعار المواد الغذائية بداية سنة 2018، بعد انخفاضها خلال سنة 2017. في المقابل، سيشهد معدل التضخم الكامن بعض التباطؤ في نموه ليستقر في حدود 1٪، حسب التغير السنوي .

**ارتفاع ملموس لحاجيات السيولة النقدية**

يتوقع أن تشهد الكتلة النقدية بعض الارتفاع في وتيرة نموها، خلال الفصل الرابع من 2018، محققة زيادة تقدر ب 4,3٪، حسب التغير السنوي، عوض 3,5+٪ في الفصل السابق. فيما يرتقب أن تشهد حاجيات السيولة بعض الارتفاع بالموازاة مع انخفاض الموجودات الخارجية من العملة الصعبة بنسبة 5٪، بعد ارتفاعها ب 0,5٪ في الفصل السابق. وفي المقابل، ينتظر أن تواصل القروض الموجهة للإدارة المركزية تصاعدها، في ظل ارتفاع مديونية الخزينة بنسبة تقدر ب 19,9٪، حسب التغير السنوي.

ومن جهتها، ستشهد القروض المقدمة للاقتصاد تباطؤا في وتيرة نموها، خلال الفصل الرابع من 2018، لتحقق زيادة بنسبة 42, ٪، عوض 3,3٪ في السنة السابقة، متأثرة باستمرار تباطؤ القروض الموجهة لخزينة المقاولات و القروض الموجهة للتجهيز والسكن. في المقابل، ستستقر أسعار الفائدة بين البنوك في حدود 2,28٪ وبفارق 3 نقاط أساس مقارنة مع سعر الفائدة التوجهي. فيما يرتقب أن ترتفع أسعار فائدة سندات الخزينة لسنة وخمس وعشر سنوات ب 16 و 10 و 4 نقاط، على التوالي، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة.

**استمرار تراجع أداء سوق الأسهم**

من المنتظر أن يواصل سوق الأسهم، خلال الفصل الرابع من 2018، تراجعه، متأثرا بانخفاض أسعار عدد كبير من الأسهم المدرجة في البورصة. و ينتظر أن يشهد كل من مؤشري MASI و MADEX انخفاضا بنسب تقدر ب 8,3٪ و8,6٪، على التوالي، حسب التغير السنوي، عقب تراجعهما ب 6,6٪ و7,6٪، في الفصل السابق. ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع أسهم شركات العقار والهندسة الصناعية والورق والمعادن وقطاع الخدمات الموجهة للجماعات. كما ستساهم هذه التطورات في تقلص رأسمال البورصة بنسبة 1,7٪، عوض 6- ٪ خلال الفصل السابق، وكذلك انخفاض حجم المعاملات بنسبة 29,1٪، مقارنة مع نفس الفترة من للسنة الماضية.

**تباطؤ نسبي في وتيرة النمو الاقتصادي خلال الفصل الأول من 2019**

يتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني ، خلال الفصل الأول من 2019، بعض التباطؤ في وتيرة نموه متأثرا بانخفاض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة تقدر ب 0,7٪، وذلك باعتبار فرضية إنتاج متوسط من الحبوب بعد سنتين جيدتين متتاليتين. فيما ستواصل الزراعات الأخرى، وخاصة الحوامض والزيتون والفواكه تطورها الايجابي، كما سيعرف الإنتاج الحيواني بعض التحسن مقارنة مع نهاية السنة 2018.

و ينتظر أن تتطور القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية في ظل ظرفية دولية تتسم باستمرار الضغوطات التجارية والمالية وكذلك السياسية. حيث يرتقب أن تحقق التجارة العالمية نموا يقدر ب 3,5٪، متأثرة بارتفاع الحواجز الجمركية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وفي ظل ذلك، يتوقع أن يشهد الاقتصاد الأوروبي بعض التباطؤ بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وحالة الانتظار التي يحتمل أن تؤثر سلبا على الاستثمار وعلى الأسواق المالية. كما يرتقب أن تساهم السياسة النقدية الأمريكية المتشددة في دعم الدولار الأمريكي، مما سيؤثر سلبا على عملات بعض الدول الناشئة وعلى نشاطها الاقتصادي.

وعلى الصعيد الوطني، يتوقع أن يشهد الطلب الخارجي الموجه للمغرب ارتفاعا بنسبة 3,8٪، حسب التغير السنوي. سيهم بالأساس الصناعات التحويلية التي ستحقق زيادة بنسبة 3٪، خلال الفصل الأول من 2019، عوض 3,2٪، السنة السابقة. فيما سيشهد قطاع البناء تحسنا طفيفا يقدر ب 1٪، حسب التغير السنوي. في المقابل، يرتقب أن يعرف القطاع الثالثي نموا يناهز 3,2٪، ليساهم ب 1,6 نقطة في النمو الإجمالي.



وعلى العموم، يتوقع أن تحقق القيمة المضافة دون الفلاحة ارتفاعا يقدر ب 2,9٪، حسب التغير السنوي. وباعتبار انخفاض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 0,7٪، سيشهد الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب 2,5٪، خلال الفصل الأول من 2019، عوض 3,3+٪، خلال نفس الفصل من السنة السابقة. وفي انتظار نتائج الميزانية الاقتصادية التوقعية لشهر يناير 2019، يرجح أن يظل النمو الاقتصادي في حدود 3٪ خلال سنة 2018، وهي نفس الزيادة التى تم الإعلان عنها في اطار الميزانية الاقتصادية التوقعية لشهر يناير 2018.